

القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية بحث لساني تطبيقي

محمد خضر عريف

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص: إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو وضع قواعد لسانية لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . فقد تبين للباحث أن الحاجة إلى ذلك ملحة . ومن خلال استعراضه لكتب اللغة القديمة والحديثة ، تبين له عدم وجود قواعد نحوية و صرفية واضحة تضبط أوزان هذه الأفعال ، وتمكن الناطق بالعربية من الرجوع إليها لقياس عليها أي فعل يُشكّل عليه ولا يعرف ماضيه أو مضارعه أو أمره .

لجأ الباحث في دراسته التطبيقية إلى نظريتين لسانيتين استعملتا من قِبَل علماء لسانيين غربيين لدراسة النظام الصرفي في العربية وغيرها من اللغات السامية . النظرية الأولى تقوم على تحليل المقاطع المنقلة ، والنظرية الثانية تقوم على التحليل الخطي للمقاطع . وقد طبق هاتين النظريتين على مجموعة من الأفعال الثلاثية العربية ، ثم فاضل بينهما وخرج بنظرية خاصة عن القواعد اللسانية لأوزان الأفعال الثلاثية . وتقدم هذه النظرية تصورا جديدا لنظام اشتقاق الأفعال في العربية . حيث كان السائد أن المضارع والأمر ينتجان عن الماضي . وقدمت الدراسة عدة أدلة على أن ذلك ليس صحيحا . وقد كانت الفكرة القديمة تقول : ماضى ← مضارع ، ماضى ← أمر . وهذه النظرية الجديدة تقول أمر ← [مضارع - ماضى] .

ومن أهم ما أثبتته هذه النظرية في خطوات متسلسلة ، أنه لا توجد علاقة (فرع من أصل) بين المضارع والماضي في العربية . بينما توجد علاقة من هذا النوع بين الأمر والمضارع .

وأثبتت النظرية أن هناك تطابقاً بين جذع المضارع وجذع الأمر . وأن جذع المضارع مأخوذ من جذع الأمر ، وتكون تلك أول خطوة لمعرفة وزن المضارع ، والذي يمكن أن يشير إلى وزن الماضي ، بطريقة لسانية شرحتها الدراسة . وبذلك تصبح أوزان الأفعال الثلاثية في العربية مقعدة ، ولا يلزم من يريد أن يعرف وزن فعل ما أن يعود إلى القوائم والمعاجم . بل كل ما يلزمه هو أن يعرف وزن الأمر منه ، وسيقوده ذلك إلى وزني المضارع والماضي .

١ - مقدمة : الحاجة إلى هذه الدراسة

موضوع أوزان الفعل الثلاثي في العربية من بين أهم الموضوعات اللغوية العربية . إذ إن الأفعال ذات الجذر الثلاثي سواء كانت على صيغة الماضي أو المضارع أو الأمر ، كثيرة الدوران والاستعمال . ويعرف اللغويون العرب كما يعرف الناطقون بالعربية أن الخطأ في هذه الأوزان أصبح شائعاً . فقد يقف الناطق بالعربية كثيراً أمام فعل ما ويستطيع أن يحدد وزنه الصحيح . أهو على وزن فَعَلَ : يَفْعَلُ ؟ أو فَعَلَ يَفْعَلُ ؟ ، أو فَعَلَ يَفْعَلُ ؟ وهل رَجَعَ مضارعه : يَرْجَعُ أو يَرْجَعُ ؟ ، وهل ضَرَبَ مضارعه : يَضْرِبُ ؟ أو يَضْرِبُ ؟ وهكذا .

إن عدم اتضاح قاعدة أوزان الفعل الثلاثي في العربية لا ترجع إلى إبهام لغوي حصل عند الناطقين بها فحسب ، بل إن ذلك يرجع إلى عدم وجود قواعد نحوية وصرفية واضحة تضبط أوزان هذه الأفعال ، وتمكن الناطق بالعربية من الرجوع إليها لقياس عليها أي فعل يشكل عليه ولا يعرف مضارعه أو ماضيه أو أمره .

وبالرجوع إلى كتب اللغة يتبين أن علماء العربية بدءاً بسبويه و انتهاءً باللغويين المعاصرين ، اقتصرُوا في حديثهم عن أوزان الفعل الثلاثي على ذكر أن بعض الأفعال هي من باب نَصَرَ ، أي تأتي على وزن نَصَرَ يَنْصُرُ ، وبعضها من باب ضَرَبَ أي تأتي على وزن ضَرَبَ : يَضْرِبُ وبعضها من باب فَتَحَ أي تأتي على وزن فَتَحَ : يَفْتَحُ . ثم باب عَلِمَ : يَعْلَمُ ، وباب حَسُنَ : يَحْسُنُ وباب حَسِبَ : يَحْسِبُ . وهكذا .

وعلماء اللغة القدامى ومن نحا نحوهم من المحدثين لم يحددوا القاعدة التي تجعل كل فعل ينتمي إلى واحد من تلك الأبواب . كما أنهم بالطبع لم يوردوا قوائم بجميع أفعال العربية ، ليقولوا إن الأفعال الآتية تخضع لباب كذا ، وهذه لباب كذا ، وذلك لكثرة أفعال العربية مما جعل ذلك أمر غير ممكن .

وقد حاول علماء العربية القدامى أن يكتشفوا بعض القواعد التي تحكم أوزان الأفعال . ومن ذلك أنهم قالوا إن الأفعال التي تأتي على وزن فَعَلَ يَقَعْلُ بفتح العين فيهما ، تكون عينها أو لامها حرفا من حروف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء .

ولكن ظهر أن هذه القاعدة لا يمكن تعميمها ، ذلك أن بعض من هذا حذوهم من النحاة المعاصرين يقول : « وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العين أو اللام حرفا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه »^(١) . وإن استطاع اللغويون وضع قاعدة كهذه مع وجود الشواذ لها لوزن فَعَلَ : يَقَعْلُ ، فإن أوزاننا أخرى تبقى بلا قاعدة . حيث اكتفى اللغويون بأن قالوا إن بعض الأفعال تأتي على باب كذا وبعضها على باب كذا وهكذا .

هذا الإشكال اللغوي بقي قائما حتى وقتنا الحاضر ومنذ نشأة علمي النحو والصرف العربيين . ولم يتعرض له الباحثون المعاصرون حتى الذين ألفوا منهم في الفعل العربي والجملة الفعلية العربية . من مثل الدكتور على أبو المكارم في كتابه : « الجملة الفعلية » . وكتابه « إعراب الأفعال » . والدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه « دراسات في الفعل » وغيرهم .

وتبقى الحاجة قائمة إلى نظرية لغوية تتصدى لأوزان الفعل الثلاثي في العربية ، وتحاول تسخير المناهج الحديثة في الدرس اللغوي لحل إشكال تلك الأوزان وإيجاد القواعد اللسانية التي تحكمها .

وتهم هذه الدراسة بظاهرة لغوية هي عدم وجود قاعدة واضحة لأوزان الفعل الثلاثي في العربية في كتب النحو العربي القديمة والحديثة . ويدل استعراض ماجاء في تلك الكتب حول هذه المسألة على الظاهرة المراد دراستها . ولا تناقش هذه الدراسة الظاهرة اللغوية الاجتماعية وهي وقوع الخطأ بين المتكلمين بالعربية في أوزان الفعل الثلاثي . وذلك لأنه وإن يكن ذلك معروفا لعلماء العربية وللمتكلمين بها ، إلا أنه يحتاج إلى دراسة ميدانية مستقلة تثبت وجود تلك الظاهرة إحصائيا .

وفي بداية الأمر ، لا بد من استعراض ماجاء في مؤلفات اللغويين العرب القدامى والمحدثين حول هذه المسألة ، ثم الانتقال إلى ماجاء به الغربيون ومحاولة تسخير مناهجهم لحل هذا الإشكال .

٢ - ما أورده علماء العربية حول أوزان الفعل الثلاثي

يهيئنا في هذا الجزء مسألتان :

١ - المسألة الأولى : هي بيان أن لسيبويه السبق في وضع أوزان الأفعال في العربية . وأن كل من أتى بعده قد اقتفى أثره في ذلك . دون أن يكون لأحد بعده إسهام حقيقي في إضافة أي كشف جديد إلى ما جاء به . -

٢ - المسألة الثانية : هي أن اللغويين العرب قد افترضوا علاقة (فرع من أصل) بين المضارع والماضي ، وبين الأمر والماضي . وسواء كان الأصل في الاشتقاق هو المصدر أو الفعل كما اختلفت الآراء ، فإن الماضي يبقى هو الأصل بالنسبة للمضارع والأمر ومعنى الأصل هنا ليس هو أصل الاشتقاق ، وإنما معناه الأصل الذي يقابل الفرع في دائرة الأفعال فقط .

وفيما يلي بيان هاتين المسألتين :

٢-١ المسألة الأولى : سبق سيبويه في وضع أوزان الفعل في العربية

كان سيبويه من أوائل من تعرضوا لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . ويرى أن هذه الأوزان أربعة :

فَعَلٌ : يَفْعُلُ ، وَقَعَلٌ : يَفْعِلُ ، وَقَفَعِلٌ : يَفْعَلُ ، وَقَفَعَلَ : يَفْعُلُ . ويقول في ذلك « واعلم أنه يكون كل ماتعدك إلى غيرك على ثلاثة أبنية . على فَعَلٌ : يَفْعِلُ ، وَقَفَعَلَ : يَفْعُلُ ، وَقَفَعِلٌ : يَفْعَلُ . وذلك نحو : ضَرَبَ : يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ : يَقْتُلُ ، وَلَقِمَ : يَلْقَمُ . وهذه الأضرب تكون فيما لايتعدك ، وذلك نحو : جَلَسَ : يَجْلِسُ ، وَقَعَدَ : يَقْعُدُ ، وَرَكِنَ : يَرْكُنُ . ولما لايتعدك ضرب رابع لايشركه فيه مايتعدك وذلك فَعَلٌ : يَفْعُلُ نحو : كَرُمَ : يَكْرُمُ . وليس في الكلام « فَعَلْتَهُ » متعديا . فضروب الأفعال أربعة ، يجتمع في ثلاثة مايتعدك وما لايتعدك ، ويبين بالرابع مالا يتعدى وهو فَعَلٌ : يَفْعُلُ .^(٢)

وتوضح خديجة الحديثي أن سيبويه قد تعرض لوزن فَعَلٌ : يَفْعَلُ أيضا ، ويرى « أنه خاص بما كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء » .^(٣)

فكما نرى أن لسيبويه السبق في وضع أبواب أوزان الفعل الثلاثي في العربية . كما أنه حاول وضع قاعدة لواحد من هذه الأوزان وهو وزن فَعَلٌ : يَفْعَلُ وإن كان لهذه القاعدة شواذ كثيرة .

ولم يكتف سيبويه بهذا السبق ، بل إنه سبق في وضع تفسير للقاعدة المذكورة حين قال في سبب فتح عين المضارع في هذا النوع : « وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكروها أن

يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف » .^(٤)

فكما نرى أن سيبويه قد وضع الأسس الأولى لقواعد أوزان الفعل الثلاثي في العربية . ولم يكتف بذلك بل حاول جاهدا أن يفسر هذه القواعد . وتوصل إلى بعض الحقائق التي أثبت صحتها علم اللسانيات الحديث .

ويبدو أن هذه الخطوة الأولى التي خطاها سيبويه نحو اكتشاف القواعد التي تحكم أوزان الثلاثي ، لم تتبعها أي خطوات أخرى حيث اكتفى من جاء بعده باقتفاء آثار سيبويه دون أن يحاولوا أن يكشفوا أسرار هذه الأوزان ، ويبينوا قواعدها .

ومن هؤلاء ابن القوطية المتوفى سنة ٣٦٧ هـ . والذي أورد الآتي في كتابه المسمى « كتاب الأفعال » ، في حديثه عن أوزان الفعل الثلاثي :

« والثلاثي الصحيح ثلاث أضرب : فَعَلٌ وفَعَلَ وفَعِلٌ ، فما كان منه على فَعَلٍ من مشهور الكلام مثل : ضَرَبَ ودَخَلَ ، فالمستقبل منه على ما أتت فيه الرواية وجرى على الألسنة : يضْرَبُ ويدْخُلُ . وإذا تجاوزت المشهور فأتت بالخيار ، إن شئت قلت : يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ ... إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يَفْعَلُ ، إلا أفعالا يسيرة جاءت بالفتح والضم مثل : جَنَحَ يَجْنَحُ وَيَجْنَحُ ، ودَبَغَ يَدْبَغُ ويدْبُغُ ، وأفعالا بالكسر مثل : هَنَأَ يَهْنِئُ ونَزَعَ يَنْزِعُ . وما كان على فَعَلٍ فمستقبله يَفْعُلُ لاغير مثل : كَرَّمَ يَكْرُمُ وحَلَّمَ يَحْلُمُ ، وما أشبه ذلك . وما كان على فَعَلٍ فمستقبله يَفْعَلُ إلا فُضِّلَ الشيء ، فإنه لما كان الأجود فَضَّلَ استغنوا بمستقبله عن مستقل فُضِّلَ . وفي بعض اللغات يَنْعُمُ وليس في السالم غيرهما .

وجاءت أفعال بالفتح والكسر : حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسِبُ من الظن وَيَسَّسَ وَيَسَّسَ ، ونَعِمَ يَنْعَمُ وينعِمُ ، وَيَسَّسَ وَيَسَّسَ وَيَسَّسَ . وجاءت أفعال على يَفْعُلُ : وَرَمَ يَرِمُ ، وولَّى يَلِي ، وورث يَرِثُ ، ووثق يَثِقُ ، وورق يَمُقُ وورع يَرَعُ ، وورق أمره يَفُقُ ، وورى الزند يَرِي ، ووسع يَسَعُ ووطى يَطَأُ .^(٥)

إن الأبنية الرئيسة التي جاء بها سيبويه تتكرر عند ابن القوطية ، وكل ما فعله هذا الأخير هو زيادة لبعض الأمثلة ، وإيراد لبعض الشواهد عن القاعدة . دون أن يكون له دور ما في اكتشاف قواعد جديدة أو تفسير جديد لقاعدة وزن فَعَلٍ : يَفْعُلُ التي أتى بها سيبويه .

أما ابن القطاع المتوفى في عام ٥١٥ هـ ، فلم يفعل شيئا سوى أنه اقتفى أثر ابن القوطية وأورد نفس ما أورده ، ولم يزد عليه إلا بعض الأمثلة الجديدة لما يتبع القاعدة أو ما يشذ عنها . يقول ابن القطاع :

« والثلاثي الصحيح ثلاثة أَضْرَبَ فَعَلٌ وَقُعِلَ وَفَعِلَ ، فما كان على فَعَلٍ من مشهور الكلام مثل ضَرَبَ وَدَخَلَ فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة يَضْرِبُ ويدخُلُ إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يَفْعَلُ ... وليس في كلام العرب فَعَلٌ يَفْعَلُ بفتح الماضي والمستقبل مما ليس عينه ولا لامه حرف حلق إلا حرف واحد لاخلاف فيه وهو أُنَى يأتي وقد جاءت أربعة عشر فعلا باختلاف فيها وهي قَلَى : يقلى' وغسَى' الليل : يغسى' ، وركن : يركن' ، وجنى' : يجنى' وشحى' : يشحى' ، وعنى' يعنى' ... وسلَى' : يسلى' ، وخطى' : يخطى' ، وعلى' ، يعلى' ، وقط : يقنط' وغصصت تعصصت وبضضت : تبضض' .. ووَدَع : يدع ... وما كان على فَعَلٍ فمستقبله يَفْعَلُ لاغير ...

وما كان على فَعَلٍ فمستقبله على يَفْعَلُ إلا فَضِلَ الشيء يَفْضُلُ^(٦) وذلك دليل على أن من أتى بعد سيبويه من اللغويين قد اقتفى أثره ، ولم يزد هؤلاء على ماجاء به سيبويه .
ولم تبلغ كتب النحو الحديثة مبلغا أبعد من ذلك . ولكن ما أتى فيها كان تهذيباً وتنسيقاً لما أتى به سيبويه .

ولعل من أفضل ماجاء في هذه الكتب عن هذه المسألة هو ما أورده محمد محيي الدين عبد الحميد في خاتمة كتابه المسمى « منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل » . فقد أعد ملحقا لهذا الكتاب بعنوان « تكلمة في تعريف الأفعال » ، تكلم فيه بتفصيل غير مخل عن تصريف المجرى والمزيد من الأفعال العربية .

وما يهمننا من هذا الملحق ، هو ما أورده المؤلف في وجوه الفعل الثلاثي . وقد جمع في هذا الجزء خلاصة مقاله الأقدمون في أوزان الثلاثي . يقول محمد محيي الدين عبد الحميد :

« قد عرفت أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوجه ، لأن عينه إما مفتوحة وإما مكسورة ، وإما مضمومة ، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين أو مكسورها ، ولا يأتي مضمومها ، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضا ، فهذه ستة أوجه وردت مستعملة بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي ، وبعضها أكثر استعمالا من بعض :

(١) الوجه الأول : فَعَلَ يَقْعَلُ - بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع ... وهو مقيس مطرد في واوى الفاء نحو وَعَدَ يَعِدُ وَوَصَفَ يَصِفُ .. وفي يائي العين : نحو جَاءَ يَجِيءُ وَفَاءَ يَفِيءُ وَبَاعَ يَبِيعُ ، وفي يائي اللام : نحو أَوَى يَأْوِي وَبَرَى يَبْرِي .. وفي المضعف اللازم نحو تَبَّتْ يَدُهُ تَتَبُّبٌ ، وَرَثَ الْجَبَلِ يَرِثُ ، وهو مسموع في غير هذه الأنواع .

(٢) الوجه الثاني : فَعَلَ يَقْعَلُ بفتح عين الماضي وضم عين المضارع .. وهو مقيس مطرد في واوى العين : نحو بَاءَ يَبُوءُ . وفي واوى اللام نحو أَسَأَ يَأْسُو ، وفي المضعف المتعدى نحو صَبَّ الْمَاءُ يَصُبُّهُ ، وفي كل فعل قصد به الدلالة على أن اثنين تفاخرا في أمر فغلب أحدهما الآخر فيه .. إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كسر عين المضارع .. فتقول : تضاربنا فضرِبته فأنا أَضْرِبُهُ ، وتناصرتنا فنصْرُتُهُ فأنا انصْرُهُ .

(٣) الوجه الثالث : فَعَلَ يَقْعَلُ - بفتح عين الماضي والمضارع جميعا ، ولم يجيء هذا الوجه إلا حيث تكون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف الحلق الستة التي هي الهزمة ، والهاء ، والعين والحاء ، والغين والحاء نحو فَتَحَ يَفْتَحُ ، وَبَدَأَ يَبْدَأُ ، وَبَهَتَهُ يَبْهَتُهُ ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العين أو اللام حرفا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه .

(٤) الوجه الرابع : فَعِلَ يَقْعَلُ - بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجيء عليهما مضارع الفعل الماضي المكسور العين ، لأنه أخف ، وأدل على التصرف ، وأكثر مادة ، وكل فعل ماض سمعته مكسور العين فاعلم أن مضارعه مفتوح العين ، إلا خمسة عشر فعلا من الواوى الفاء ، فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع ...

(٥) الوجه الخامس : فَعِلَ يَقْعَلُ بكسر عين الماضي والمضارع جميعا وهو شاذ أو نادر ، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلا من المعتل ، وهي : وَرِثَ ، وَوَرِمَ ، وَوَرِعَ ، وَوَمِقَ ، وَوَفِقَ ، وَوَثِقَ ، وَوَرَى الْمَحَ ، وَوَجِدَ بِهِ وَوَعَقَ عَلَيْهِ ، وَوَرِكَ ، وَوَكِمَ ، وَوَقِهَ ، وَوَهِمَ ، وَوَعِمَ .

(٦) الوجه السادس : فَعَلَ يَقْعَلُ بضم عين الماضي والمضارع جميعا . وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازما ، ولا يكون إلا دالا على وصف خلقي أى ذى مكث ... ومن أمثلة هذا الوجه : حَسُنَ يَحْسُنُ ، كَرُمَ يَكْرُمُ ... » .

ونجد فيما جاء في شرح محمد محيي الدين عبد الحميد محاولة جادة لإيجاد بعض القواعد التي تضبط بعض الأوزان ، كما في وزن فَعَلَ : يَقْعَلُ الذي يكون قياسيا في واوى الفاء ، وفي يائي العين ، وفي المضعف اللازم . وفي وزن فَعَلَ : يَقْعَلُ الذي يكون قياسيا في واوى العين وواوى اللام والمضعف المتعدى وأفعال الغلبة .

ولكن رغم تلك المحاولات الجادة ، فإن المؤلف المذكور لم يستطع أن يأتي بالقاعدة الكاملة . حيث قال في وزن فَعَلَ : يَفْعِلُ ، بعد أن أتى بقواعد القياس : « وهو مسموع في غير هذه الأنواع » . وذلك ينطبق أيضا على وزن فَعَلَ : يَفْعُلُ .

وقال بشأن قاعدة وزن فَعَلَ : يَفْعُلُ : (وهي أن تكون عين الفعل أو لامه حرفا من حروف الحلق) : « وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العين أو اللام حرفا من هذه الحروف كان الفعل على هذا الوجه » .^(٧)

ويتضح من ذلك أنه لا توجد قواعد محكمة لأوزان الفعل الثلاثي في العربية في كتب النحو القديمة ولا في كتب النحو الحديثة .

ومما جاء به محمد محيي الدين عبد الحميد أن وزن فَعَلَ : يَفْعِلُ : هو شاذ أو نادر ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلا من المعتل . ثم ذكر هذه الأفعال . لذلك فإن الباحث لن يعرض لهذا الوزن الشاذ في الدراسة التطبيقية . وسيكتفي بالأوزان الأخرى .

ومن أجزوا أوزان الفعل الثلاثي المجرد ، كذلك الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه « مختصر الصرف » :

« للثلاثي المجرد ستة أوزان تعرف بتوافق واختلاف حركة العين في الماضي والمضارع وتسمى (أبواب الثلاثي المجرد) وهي :

١ - فَعَلَ - يَفْعُلُ : بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع - نحو نَصَرَ يَنْصُرُ ، ويعرف بالباب الأول وبباب نَصَرَ .

٢ - فَعَلَ - يَفْعِلُ : بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ ، ويعرف بالباب الثاني وبباب ضَرَبَ .

٣ - فَعَلَ - يَفْعَلُ : بفتح العين فيهما نحو : فَتَحَ : يَفْتَحُ ، ويعرف بالباب الثالث وباب فَتَحَ . ويشترط فيه أن تكون عينه أو لامه حرفا من جروف الحلق الستة .

٤ - فَعِلَ - يَفْعُلُ : بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع - نحو : عَلِمَ - يَعْلَمُ ، ويعرف بالباب الرابع أو باب عَلِمَ .

٥ - فَعُلَ - يَفْعُلُ : بضم العين فيهما نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وَحَسُنَ يَحْسُنُ ، ويعرف بالباب الخامس وباب كَرُمَ وباب حَسُنَ .

٦ - فَعِلَ - يَفْعِلُ : بكسر العين فيهما نحو حَسِبَ : يَحْسِبُ ويعرف بالباب السادس وباب حَسِبَ .^(٨)

وباستعراض ماجاء في كتب النحو القديمة والحديثة حول أوزان الفعل الثلاثي في العربية ، تبدو الحاجة ملحة إلى نظرية لسانية تحاول وضع القواعد المنضبطة لهذه الأوزان . ويمكن لهذه النظرية أن تفيده من كشف القدامى المتمثلة في الأبواب المختلفة لأوزان الأفعال . كما يمكن أن تفيده من الكشف اللسانية الحديثة في وضع قواعد لهذه الأوزان .

٢-٢ المسألة الثانية : افتراض النحويين أن الماضي هو أصل الأفعال في العربية

سواء كان الأصل في الاشتقاق في العربية هو المصدر كما ذهب إليه المدرسة البصرية ، أو هو الفعل الماضي كما تدعى المدرسة الكوفية . فإن الماضي يبقى هو الأصل في دائرة الأفعال ، والذي يقابل الفرعين المضارع والأمر ، وذلك من وجهة نظر النحاة العرب . يقول الدكتور داود عبده في ذلك : « يكاد اللغويون العرب ، قدامى ومحدثون ، يجمعون على أن الفعل المضارع مشتق من الفعل الماضي ، ودليل هذا الإجماع حديثهم عن حركة عين الفعل الثلاثي ، حيث يرون أن نوع الحركة في المضارع يتوقف على نوعها في الماضي ، كما يتضح من قول المبرد ، مثلا : « فأما ما كان على (فَعَل) فاللازم في مستقبله (يَفْعَل) . تقول شَرِبَ : يَشْرَبُ ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ . وما كان على (فَعَل) فاللازم (يَفْعَل) ، نحو : كَرُمَ : يَكْرُمُ ، وَظَرَفَ يَظْرَفُ . وأما ما كان على (فَعَل) فإنه يجيء على (يَفْعَل) و (يَفْعَل) نحو يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ » .

وقول ابن جنبي « إن المضارع من (فَعَل) لا يجيء إلا على (يَفْعَل) بضم العين » لأنك إذا صح عندك أن العين المضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا » .

أما عن رأي اللغويين العرب المحدثين في هذه المسألة ، فيقول الدكتور داود عبده : « وما قيل عن اللغويين العرب القداماء ينطبق على اللغويين العرب المحدثين . فليس منهم - فيما أعلم - من قال أن نوع حركة عين الماضي يتوقف على نوع حركة عين المضارع » .^(٩)

وسيناقتش الباحث موضوع كون الماضي أصلا للمضارع في الدراسة التطبيقية ، ويفترض ألا تكون حقيقة مسلمة بالضرورة .

وباستعراض آراء النحاة ، بدءا بسيبويه ، يتبين أن الماضي هو الذي يتصدر أفعال العربية وكأنه أصلها ، وأن المضارع والأمر مشتقان منه .

يقول سيبويه في تقسيم الفعل « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ، ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث

وَحَمَدٌ ، وَأَمَّا بِنَاءِ مَا لَمْ يَقَعْ فَإِنْ قَوْلُكَ آمَرَ : أَذْهَبَ وَأَقْتُلُ ، وَاضْرَبَ ، وَخَبِرَ : يَقْتُلُ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيَقْتُلُ وَيَضْرِبُ ، وَكَذَلِكَ بِنَاءِ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ وَهُوَ كَاتِنٌ إِذَا أَخْبَرْتَ ، فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الَّتِي أَخَذْتَ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ ، وَلَهَا أُبْنِيَةٌ كَثِيرَةٌ - سَتَبِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَالْأَحْدَاثُ نَحْوُ : الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَالْحَمْدِ « (١٠) » .

وعليه فإن سبويه يقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - ماضى : وهو الماضي بالطبع : ذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَثَ وَحَمَدَ .
- ٢ - ما يكون : وهو المستقبل وهو الأمر والمضارع الدال على الاستقبال : أَذْهَبُ - أَقْتُلُ ، يَقْتُلُ - يَذْهَبُ - يَضْرِبُ .
- ٣ - ما هو كاتِنٌ : وهو الحاضر المستمر : وهو المضارع الدال على الزمن الحاضر مثل : يَقْتُلُ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ .

ويبدو أن الماضي يتصدر المضارع والأمر عند سبويه وهو ماسار عليه جميع النحويين من بعده . وذلك أنهم اخذوا هذه المسألة على أنها مسألة مسلمة لاتقبل النقاش . لذلك فقد واجهوا صعوبات جمّة في شرح كيفية اشتقاق المضارع ثم الأمر من الماضي . فأتى ذلك في غاية التعقيد .

وإليك القاعدة التي أتى بها النحويون لاشتقاق المضارع من الماضي .

لصيغة الفعل المضارع من الماضي يتبع ما يأتي :

- أ - بدؤه بواحد من حروف الزيادة الأربعة التي يجمعها قولنا (نَأْتِي) والمعروفة (بحروف المضارعة) ، فيقال في ذهب : أَذْهَبَ وَتَذْهَبُ وَتَذْهَبُ وَيَذْهَبُ .
- ب - حذف الهمزة الزائدة من بناء (أَفْعَلُ) فيقال في أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ يُكْرِمُ وَيُحْسِنُ .
- ج - حذف الواو من الماضي البدوء بها (المثال) فيقال وَرِثَ وَوَلَّى ، يَرِثُ وَيَلِي .

حركة أوله

- ١ - يضم حرف المضارعة من الفعل إذا كان ماضيه رباعيا نحو يُدَخِّرُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ وَيُقَدِّسُ .
- ٢ - يفتح حرف المضارعة إذا لم يكن ماضيه رباعيا نحو : يَنْصُرُ وَيَتَعَلَّمُ وَيَتَقَاتِلُ وَيَسْتَعْفِرُ .

حركة ما قبل آخره

- ١ - إذا كان ماضيه مبدوءا بالناء الزائدة فتح ما قبل آخره نحو : يَتَدَخَّرُ وَيَتَجَلَّبَبُ وَيَتَقَدَّمُ وَيَتَقَاتِلُ .

٢ - إذا كان ماضيه غير مبدوء بالتاء كسر ما قبل آخره نحو : يُدْخِرُجُ وَيُكْرِمُ وَيُقَدِّمُ وَيُقَاتِلُ وَيَسْتَغْفِرُ. (١١)

أما القاعدة التي أتى بها النحويون لاشتقاق الأمر من الماضي فهي :

١ - يصاغ فعل الأمر المبدوء بهمزة وصل على زنة (أفعل) بفتح عينه - على زنة (أفعل) بكسر عينه نحو : أكرم . وآمن . وآمن .

٢ - ومن الفعل الذي يكون ثاني مضارعه ساكنا يصاغ على زنة المضارع بعد حذف حرف المضارعة وإبداله همزة وصل مضمومة إذا أخذ من الثلاثي الذي عين مضارع مضمومة بضممة أصلية لازمة نحو : انصُرْ واكْتُبْ واشتُرْ ، وإبداله همزة وصل مكسورة فيما عدا ذلك نحو استخرِجْ واستقيمْ وافتحْ واضربْ واعلمْ .

٣ - ومن الفعل الذي يكون ثاني مضارعه متحركا يصاغ على زنة المضارع بعد حذف حرف المضارعة فيقال في يُزخرفُ : زخرفُ وفي يُشاركُ : شاركُ ، وهكذا. (١٢)

وقد بحث بعض اللغويين العرب في مسألة كون المضارع أصلا للماضي . ولكن بحثهم في هذه المسألة كان منصبا على أزمنة الفعل أكثر من مسألة الاشتقاق نفسها ، بمعنى أن يكون الحال أصلا للماضي ، أو يكون المستقبل متقدما عن الحال والماضي وهكذا .

وقد عقد أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ بابا بعنوان « باب القول في الأفعال أيها أسبق في التقدم) ، وقال : « اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل ، لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضيا ، فيخبر عنه بالماضي ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ثم الماضي. (١٣)

ويقول أبو سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ في شرحه على كتاب سيبويه : « فإن سأل سائل فقال : أي الأفعال أقدم في الرتبة ؟ فإن لأصحابه في ذلك قولين أحدهما : أن المستقبل أول الأفعال ، ثم الحال ، ثم الماضي ، وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاجي وغيره ، والحجة فيه أن الأفعال المستقبلية تقع بها العادات ، ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعد ، فيكون حالا ، ثم يأتي عليه غير زمان وجوده ، فيكون ماضيا .

والقول الثاني : أن الحال هو أول الأفعال ، ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل ، وتاليه الماضي . والحجة في ذلك أن الميعاد بما يستقبل لا يصح إلا بما عرف وشوهد ، حتى يتصوره الموعد ، ويكون على ثقة مما وعد ، وإلا فليس وراء العدة معنى يرغب فيه ولا يهرب منه ، لأن

القلب لا يتعلق منه برغبة ولا رهبة ، ويكون المستقبل أقرب إلى الحال ، من قَبْلِ أن المستقبل يجوز مصيره إلى الحال الذي هو أول ، والماضي قد بعد ، حتى لا يجوز مساواته الحال في شيء من الأزمنة .^(١٤)

ويرى الدكتور داود عبيده أن أقوال اللغويين العرب والتي أوردنا بعضها والتي تشير إلى أن الحال هو الأصل ، أو أن المستقبل هو الأصل ، لاتعتبر حججا لغوية بل جدلا كلاميا لا علاقة له بالاشتقاق ويقول « ولعل مما يدل على ذلك أنهم ميزوا بين « الحال » و « المستقبل » رغم عدم وجود فرق بينهما من حيث الصيغة اللغوية . وقد بنوا التمييز على أساس الدلالة على زمن وقوع الفعل » .^(١٥)

ويتفق الباحث مع الدكتور داود عبيده فيما ذهب إليه . حيث إن ماورد عن اللغويين العرب من قولهم بأن الأصل في الأفعال هو الحال أو المستقبل ، لايتصل بالاشتقاق . وإنما يتعلق بأزمنة الفعل فقط ، وهو ما يدل عليه دلالة واضحة قول الزجاجي : « لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق الوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضيا » .^(١٦)

إن عد الماضي أصلا لكل من المضارع والأمر ، واضح في التفكير النحوي العربي بدءا بسيبويه وانتهاء باللغويين المعاصرين . وعليه فقد أصبح ذلك أمرا مسلما لا يقبل النقاش طوال قرون من الزمان . ولعل عدم مناقشة ذلك هو الذي حال دون اكتشاف قاعدة الفعل الثلاثي في العربية كما سيبين الباحث . وبعد استعراض ما أورده علماء العربية في الفعل الثلاثي وأوزانه تتكشف الحقائق التالية :

١ - أن لسبويه السبق في وضع أوزان الأفعال في العربية ، وهو أول من خطا خطوة نحو إيجاد قواعد لهذه الأوزان . ولكن كل من أتى بعده من اللغويين قد قلده واقتفى أثره ولم يحاول أحد أن يواصل الخطى ليصل إلى المزيد من القواعد التي تضبط هذه الأوزان ، باستثناء بعض المحاولات غير المكتملة .

٢ - بقيت أوزان الفعل الثلاثي في العربية منذ عهد سيبويه وإلى اليوم تعامل على أنها تنتمي إلى مجموعة من الأبواب هي : باب نَصَرَ و باب ضَرَبَ و باب فَتَحَ و باب عَلِمَ و باب حَسُنَ و باب حَسِبَ . دون وضع قاعدة لغوية من أي نوع لضبط هذه الأبواب ، وبيان الأسباب اللغوية التي تجعل فعلا ما ينتمي إلى باب ما .

٣ - كان لسبويه السبق في الإشارة إلى أن الماضي هو أصل الأفعال في العربية ، وأن المضارع والأمر مأخوذان منه . وقد تبع جميع النحويين دون استثناء سيبويه في ذلك . وبناء عليه

فقد شرعوا في وضع قواعد أخذ المضارع والأمر من الماضي . فجاءت هذه القواعد غاية في التعقيد .
 ٤ - لاشيء يمنع من الناحية النظرية ألا يكون الماضي هو أصل الأفعال في العربية ، وقد يكون المضارع أو الأمر هو الأصل . وقد يكون التحقيق في هذه المسألة هو مفتاح الوصول إلى قاعدة تضبط أوزان أفعال العربية . فقد ثبت للغويين العرب خلال مئات السنين أن وزن الماضي في حد ذاته ليس كافيا لأن يوصل إلى وزن المضارع ووزن الأمر .

٥ - بناء على ماتقدم تصبح الحاجة ملحة إلى نظرية لسانية تضع كل تلك الحقائق نصب أعينها . ليقوم صاحبها باختبار كل واحد من الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر ، ويحاول أن يقرر أيها هو أصل بقية الأفعال . ثم يحاول بعد ذلك أن يشرح كيف تنتج عنه الأفعال الأخرى . وقد يكون في ذلك حل كامل لإشكال أوزان الأفعال في العربية .

٣ - الهدف من هذه الدراسة وطريقة إجرائها

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو وضع قواعد لسانية لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . وذلك لأن الحاجة إلى ذلك ملحة كما تبين في استعراض ماجاء حول هذه المسألة في كتب اللغة القديمة والحديثة .

وحين تبين للباحث أن معظم من كتبوا فيها مقلدون لمن قبلهم ، فتصبح الحاجة ماسة إلى دراسة جديدة تعتمد على الناحية التطبيقية أكثر من أي شيء آخر . لذلك فإن الباحث سيتصدى لمجموعة من الأفعال العربية اختيرت لتكون المادة اللغوية الحديثة .

وطالما أن المناهج التقليدية في الدرس اللغوي لم تتمكن من الكشف عن القواعد المنشودة ، فإن ذلك يحتم تجريب مناهج جديدة في الدرس اللغوي ، وهي مناهج علم اللسانيات الحديث Linguistics . وتبقى على الباحث مهمة اختيار المناسب من تلك المناهج ، حيث يجب أن يختار منها ما أثبتت فعاليته في تفسير ظاهرة لغوية مشابهة لظاهرة أوزان الأفعال في العربية أو مانحج في اكتشاف قواعد لسانية للغة سامية أخرى .

وذلك باعتبار ارتباط اللغات السامية بعضها مع بعض بروابط لغوية أساسية .

وستفترض الدراسة الحالية أن أوزان الأمر والمضارع مشتقة من الماضي في العربية كما ذكرت كتب اللغة وأوردناه مسبقا . وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق النظريات اللسانية الحديثة على المادة اللغوية المدروسة للخروج بأدلة تدعمها أو تنقضها . وذلك في سبيل الخروج بنظرية تضبط أوزان الفعل الثلاثي في العربية وتعالج الظاهرة اللغوية المراد دراستها .

٤ - تعريف المصطلحات والرموز

٤-١- المصطلحات

Stem : الجذع -

يقصد به في هذه الدراسة هيئة أو شكل الجذر في فعل من الأفعال بعد حذف جميع السوابق Prefixes واللواحق Affixes . ويختلف الجذع عن الجذر في كونه يضم الحركات أو الصوائت Vowels ، ولا يقتصر على الصوائت فقط . Consonants . فالجذر من المضارع يكتب مثلاً هو : ك - ت - ب . أما الجذع منه فهو (ي) كُتِبَ . لذلك فهو يشترك في الجذع مع الأمر (أ) كُتِبَ . ولا يشترك في الجذع مع الماضي كُتِبَ . ولكنها تشترك جميعاً في الجذر ك - ت - ب .^(١٧)

Consonants : الصوائت -

والصوائت هي الأصوات التي تنطق دون إعاقه في تجويف الفم . وتنقسم إلى صوائت قصيرة كالكسرة والفتحة والضمة في العربية a , u , i ، وصوائت طويلة كحروف اللين في العربية ، الألف aa ، والواو uu ، والياء ii .^(١٨)

Autosegmental Phonology : علم أصوات المقاطع المتقلة :

هو أحد الفروع الحديثة لعلم الأصوات Phonology ، ويقوم على نظرية تقول أن بعض الصفات الصوتية تنتشر Spread ، عن طريق المقاطع المتقلة autosegmentally ، من مكان إلى مكان داخل كلمة واحدة ، أو من كلمة إلى أخرى . وتستطيع هذه النظرية أن تقدم تفسيراً جديداً لظاهرة كظاهرة التضعيف مثلاً .

وفي الدراسة الحالية شرح واف لهذه النظرية عند ماكارثي McCarthy ، وشرح لكيفية تفسير نظام التضعيف في العربية .

Assimilation : المماثلة :

يقصد بالمماثلة أي عملية صوتية ينتج عنها مماثلة بين صوتين في الصفات الصوتية .

Dissimilation : التغاير :

يقصد بالتغاير أي عملية صوتية ينتج عنها تغاير بين صوتين في الصفات الصوتية .^(١٩)

قاعدة الانعكاس : Mirror Image Rule

يدل اسم هذه القاعدة على معناها ، ففي هذه القاعدة الصوتية تكون البيئة اللغوية لها Linguistic Invironment صحيحة ، إذا قرئت من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين . وفي هذه الدراسة مثال أوضح على هذه القاعدة من العربية .^(٢٠)

٤-٢- الرموز

Alpha Variable :

يستعمل هذا الحرف اليوناني للدلالة على القيم المختلفة للصفات الصوتية في صوت ما . فحين نضيف هذا الرمز إلى صفة [مرتفع] مثلا ، لتصبح [α مرتفع] في قاعدة صوتية ما ، فمعنى ذلك أن القاعدة تنطبق على هذا الصوت سواء كان [+ مرتفع] أو [- مرتفع] أي [+ منخفض] .^(٢١)

ض = ماضي	،	ع = مضارع	،	ر =	أمر
م = صامت	،	ء = صائت	،	ج =	جذع
أ = فتحة	،	ي = كسرة	،	و =	ضمة
س = سابقة	،	(----) =			انتشار مقطعي متنقل

٥ - الدراسات اللسانية الحديثة ، وطريقة إجراء الدراسة التطبيقية .

في هذا الجزء ، سيعرض الباحث بعض الدراسات اللسانية الحديثة التي كانت لها نتائج مهمة فيما يتعلق بالتركيب الصرفي في اللغات السامية . كما سيوضح في هذا الجزء كيفية الاستفادة من مناهج هذه الدراسات في وضع طريقة البحث التي سيستعملها في دراسته التطبيقية .

حيث سيبدأ الباحث الدراسة التطبيقية باتباع تحليل المقاطع المنقلة : Auto-Segmental analysis . والباحث في استعماله لهذا النوع من التحليل يقتفي أثر العالم اللغوي الأميركي ماكارثي McCarthy الذي درس الصرف العربي بنفس الطريقة . وجاء بنظرية مستقلة في ذلك .

وإذا لم يمكن حل الأشكال حلا كاملا باتباع ذلك ، فسيلجأ الباحث إلى التحليل الخطي للمقاطع : Linear Segmental analysis . ويقتفي في ذلك أثر العالم اللغوي الأميركي ب. ليف B. Lev . والذي درس الصرف العربي بهذه الطريقة . وجاء بنظرية مستقلة في ذلك .

واتباع أي من النظريتين قد يصل بالباحث إلى الهدف المنشود من الدراسة وهو اكتشاف النظام الذي يحكم أوزان الفعل الثلاثي في العربية . إذ استطاع كل من العالمين الأميركيين تقديم تفسيرات صرفية موفقة بتقديم النظريتين المذكورتين في كل من العربية والعبرية .

كما سيستعرض الباحث دراسة الدكتور داود عبده الموسومة « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر » والتي حاول فيها أن يثبت أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس .

٥-١- استعراض لنظريتي ماكارثي MaCarthy و ب. ليف B.Lev

درس الكثيرون من علماء اللسان الغربيين الجذر المكون من مجموعة من الصوامت Consonants في اللغات السامية ، كما درسوا تشكيل الصوائت القصيرة والطويلة فيها Vocalic patterns . ولكن أحدا من هؤلاء العلماء لم يستطع أن يوضح بالتفصيل عملية التنسيق بين الصوائت والصوامت ، وكيف تتداخل وتتشابك بعضها مع بعض : Interdigitation or Intercalation .

وبرز السؤال التالي : هل يحكم نظام ما تتداخل الصوائت مع الصوامت في الجذر الثلاثي ؟ وإن كان هناك نظام ما ، فما هو ذلك النظام ؟ وإن لم يكن هناك نظام فعلاّم تقوم عملية التداخل هذه ؟

ولقد استبعد معظم دارسي اللغات السامية مثل هذا السؤال . ولعل دراسة ماكارثي McCarthy في سنة ١٩٨١ ، ومن قبلها دراسة ب. ليف B.Lev في سنة ١٩٧٨ ، كانتا الدراستين الوحيدتين اللتين ناقشنا السؤال السابق . فقد طور كل من الباحثين نظرية مختلفة للإجابة عنه . فاتبع ماكارثي تحليل المقاطع المتنقلة : auto-Segmental analysis ، واتبع ب. ليف B.Lev التحليل الخطي للمقاطع : Linear Segmental analysis وقامت دراسة ماكارثي على العربية بينما قامت دراسة ب. ليف على العبرية .

٥-٢- نظرية ماكارثي في الصرف العربي

قدم ماكارثي نظرية جديدة في الصرف غير الالصاقية : nonconcatinative morphology . وقد اسمى هذه النظرية النظرية العروضية : Prosodic theory . وذلك لأنه يعتمد فيها على علم أصوات المقاطع المتنقلة : auto-segmental phonology .

وتقوم نظرية ماكارثي على تحليل أوزان الأفعال العربية واشتقاقاتها وتصاريفها المختلفة .

وفي مناقشة لأوزان الأفعال في العربية ، أكد مكارثي على أن بعض تصاريف الأفعال في العربية لها علاقة صرفية بعضها ببعض : مثل كَتَبَ ، وَكَتَّبَ . ويقول مكارثي إن الأفعال العربية التي تنتمي إلى جذر واحد سواء كان ثلاثيا أو رباعيا مثل ك - ت - ب ، تخضع لحقل دلالي واحد كالكتابة مثلا . ثم تأتي التصاريف المختلف من هذا الجذر عن طريق التغيير فيه مع إبقاء الجذع الأساسي ثلاثيا أو رباعيا : أو مايسمى : Stem . وهذا الاكتشاف ليس جديدا ، بل يقوم عليه علم الصرف العربي بأسره .

ولكن مكارثي يتحدث بعد ذلك عن الطريقة التي تقدم فيها الوحدات الصرفية في العربية morphemes . فهو يعرف الوحدة الصرفية العربية بأنها خيط واحد من مجموعة من الخيوط التي تتصل بطريقة المقاطع المتنقلة مكونة الجذع الذي يرمز إليه بـ U .

ويقسم نظام تصريف الأفعال في العربية إلى خمس عشرة درجة . ويحاول أن يبين طريقة التصريف لكل واحدة من تلك الدرجات . ويفترض أن أي قاعدة تحكم تصريف الفعل من مصدره يمكن أن تهمل أي شيء سوى الجذع الذي يمثل الجذر . إذ يعتقد أن الجذر لايد من أن يبقى دائما قائما في أي تصريف لأي فعل عربي ، ويأتي بشواهد عربية لدعم اعتقاده ذلك .

ويوضح مكارثي أن هناك مجموعة من القواعد التي تحكم توزيع الصوامت داخل الجذر . ومن ذلك أنه لا يوجد جذر عربي على الإطلاق يضم العين والحاء معا . كما يوضح أن هناك نظاما لحنيا موسيقيا لتوزيع الصوامت بين صوامت الجذر Melody . وهو نظام محكم كذلك ، حيث لا يبدأ لحن الحركات بـ i الكسرة .

وفي استعراضه لنظام الأفعال العربية يبين أن درجات التصريف المختلفة تحكم الجذر صرفيا ودلاليا ، حيث إن الجذر يقدم الدلالة العامة ، وتقدم درجة التصريف التعديل في هذه الدلالة العامة لتحولها إلى الدلالة الخاصة .

ويدرج مكارثي قائمة بجميع أوزان الأفعال العربية ، مقسمة إلى قسمين : الماضي والمضارع . وتجدر الإشارة إلى أنه في إدراجه لأوزان المضارع يغفل أحرف المضارعة ، فهي ليست جزءا من الوزن عنده ، بينما هي كذلك عند النحويين العرب . والسبب في ذلك أنه يهتم بالتعديلات التي تطرأ على الجذر فقط في المضارع ، وهي التعديلات التي تضيف الدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة . بينما لاتقدم أحرف المضارعة شيئا سوى بيان جنس وعدد الفاعل . وعليه فإنه يدرج وزن كَتَّبَ - يَكْتُبُ كما يلي :

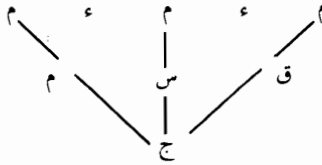
ك صامت / صائت / صامت / صائت / صامت / صائت : ك صامت / صائت / صامت / صائت / صامت / صائت

كما أنه يغفل حركات الإعراب والبناء التي تظهر في آخر الفعل ، وذلك لأنها ليست موضوع دراسته .

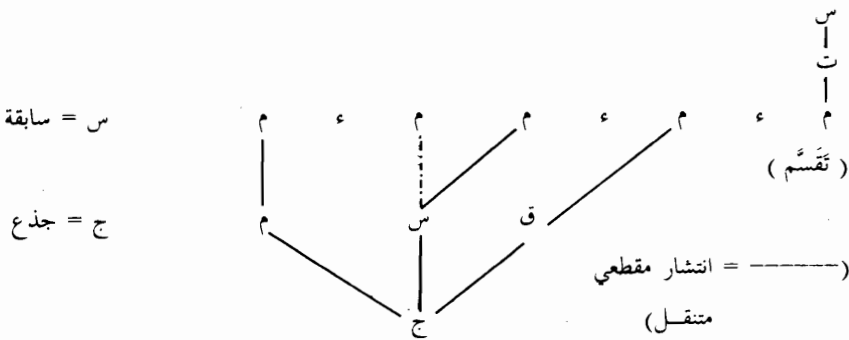
وتسهيلاً لهذا التقسيم فسرمز للصامت بـ (م) وللصائت بـ (ع) ، فيصبح الوزن كالتالي :

ك - ت - ب كُ تْ ب
م ع م م م ع م م

كما سأرمز للجذع هنا بـ ج وهو ما رمز إليه ماكارثي بـ U . ويفسر ماكارثي وزن الماضي ذى الجذر الثلاثي بأنه يتكون من تضافر الصوامت الثلاثة من الشمال إلى اليمين وتوزيعها في الفراغات أو الأمكنة المحددة لها في (قالب) الوزن دون أي خروج عنه على الإطلاق . مثال : الفعل قَسَمَ :



ثم يحاول أن يفسر أحرف الزيادة في المزيد ، ويقول إنها تأتي من مرحلة اشتقاق ثانية تتلو مرحلة اشتقاق الثلاث المجرد وتبدو الصورة كما يلي في الفعل (تَقَسَّمَ)



ويشير مكارثي في هذا المثال إلى انتشار الصوامت من اليسار إلى اليمين ، وحين نترجم ذلك إلى العربية يصبح هذا الانتشار من اليمين إلى اليسار ، ويبدو ذلك في السين في قَسَم التي تنتشر إلى صامتين من اليمين إلى اليسار في تَقَسَّم : ت - ق - س - س - م .

ويقول مكارثي إن انتشار الصوامت هذا (من اليمين إلى اليسار) يعمل مع المضعف كذلك مثل حل - مد - شد وغيرها . وفي المضعف يفسر انتشار الصوامت من اليمين إلى اليسار عدم وجود أفعال في العربية مثل : سَسَم ، مع وجود أفعال مثل سَمَم .

أما بالنسبة لنظام الصوائت في الأفعال ، فيفترض مكارثي وجود مجموعة من الأوزان الموسيقية أو (الألحان) لهذه الحركات .

وفي كلامه عن الوزن الأول من الأوزان الخمسة عشر التي استعملها لأفعال العربية ، تعرض مكارثي لمشكلة أوزان الثلاثي وهي التي نحن بصدددها .

ولكنه لم يحل هذه المشكلة وقال إن الحركة الأولى في المقطع الأول من المضارع ، لا يمكن وضع قاعدة لها . إذ لم يستطع أن يجد علاقة بينها وبين حركة الماضي .

فقد تكون فتحة في الماضي تتحول إلى فتحة أو تنغير إلى كسرة أو ضمة في المضارع كما في الأفعال الآتية :

كَتَبَ : (يَ) كُتِبَ سَرَقَ : (يَ) سُرِقَ قَطَعَ : (يَ) قُطِعَ فوزن فَعَلَ نفسه يتحول إلى أوزان يَفْعُل - وَيَفْعُل وَيَفْعُل في الأفعال المختلفة . (٢٢)

ولم يخصص مكارثي بابا مستقلا للحديث عن هذه المسألة بل تكلم عنها عرضا كما أسفلنا ، ولم يحاول أن يجد تفسيراً عن طريق تحليل المقاطع المتقلة . لذلك سيحاول الباحث أن يفرد جزءاً من تحليله لأوزان الفعل الثلاثي ، لتجريب طريقة تحليل المقاطع المتقلة ، والتي تم شرحها في هذا الجزء من البحث ، كمحاولة لمعرفة ما إذا كانت هذه الطريقة قادرة على كشف النظام الذي يحكم هذه الأوزان . وإن أخفقت هذه الطريقة كلياً أو جزئياً ، فسيجرب الباحث طريقة التحليل الخطي للمقاطع : Linear Segmental analysis .

٥-٣- نظرية ب. ليف عن نظام الصرف في الساميات

وبينا كان تحليل مكارثي تحليلاً للمقاطع المتقلة ، كان تحليل ب. ليف للأفعال السامية تحليلاً خطياً للمقاطع . وهي الطريقة اللسانية التقليدية . وكانت دراسة ب. ليف قائمة على العبرية ،

مع إشارة عابرة إلى العربية . ولم تتضمن فكرة تضافر الصوامت وانتشارها التي أتى بها ماكارثي . فعلى سبيل المثال كان تحليل ب. ليف للكلمة كاهيفيت العبرية والتي تعني (التهاب الكبد) كما يلي :

جذر + لاحقة = ك ه ف + آ - اي - ايت

تحولت بعد تنقيح الحركات إلى آ + ك ه ف + اي - ايت

كاهيف + ايت

ثم قلبت إلى :

يقول ب. ليف بشأن نظرية ماكارثي : « إنها لاتقول شيئاً عن كيفية توزيع الحركات ، لذلك فهي لاتشرح النظام الداخلي للحركات (في الأفعال العبرية) » . (٢٣)

ويعتقد ب. ليف أن نظرية ماكارثي لاتستطيع أن تحدد كيف توضع الحركات في الأفعال السامية ، وذلك يشكل ثغرة كبيرة فيها ، حيث لاتستطيع هذه النظرية أن تشرح تغاير الحركات بين الماضي والمضارع كما أسلفنا ومثلنا بأوزان المضارع من الماضي الثلاثي .

ويدعى ب. ليف أن نظريته يمكن أن تفسر كثيراً من ظواهر وضع الحركات في الأفعال . حيث تركز نظريته على كيفية توزيع تلك الحركات دون الإدعاء بأنها تنتشر انتشاراً سواء من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين . ويشرح ب. ليف عملية تغاير الحركات بين الماضي والمضارع مثلاً بأنها لاتقوم على تغييرات فونولوجية ، بل تقوم على شروط خاصة تتعلق بالتصاريح التي تضم أشكالاً مختلفة من هذه الحركات .

ويضرب مثلاً على ذلك من العبرية ، حيث إن تغاير الحركات يحتم أن أشكال الأوزان في الأفعال يجب أن تكون : م ء م + ل أو س + م ء م ، ولا يمكن أن تكون م ء م + ل ولا س + م ء م (حيث س = سابقة و ل = لاحقة) ومع أن نظرية ب. ليف قد قامت على العبرية فقط . إلا أن نظام تغاير الحركات يمكن أن ينطبق على العبرية كذلك . وفيما لو أخفقت نظرية ماكارثي ، سوف يلجأ الباحث إلى نظرية ب. ليف لأنها تمكن من تفسير تغاير الحركات بين الماضي والمضارع . وقد يلجأ الباحث إلى التوفيق بين النظريتين للتوصل إلى الحل الذي ينشده .

٥-٤- دراسة الدكتور داود عبده عن الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر

يتناول الدكتور داود عبده في بحثه « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر » علاقة الفعل الماضي الاشتقاقية بالمضارع . يعرض أولاً الرأي السائد بين اللغويين العرب ، وهو أن الفعل المضارع مشتق من الماضي ، ثم يبين وجه الضعف في وضع قواعد لاشتقاق المضارع من الماضي مشيراً إلى أن

حركة عين الماضي لاتدل دائما على حركة عين المضارع . ويخلص إلى أن الماضي مشتق من المضارع ويذكر الأسباب الذي تؤيد ذلك . إذ يشير الدكتور داود عبده إلى أدلة يمكن الاستناد إليها كأدلة على أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس وهذه الأدلة هي :

١ - إن الفعل الماضي يمكن اشتقاقه من المضارع بقواعد عامة ، وأن العكس غير ممكن .
٢ - الدليل الثاني مستمد من المشتقات الأخرى ، فعندما نستعرض المشتقات الأخرى ، نجد أنه ليس هناك صيغة يمكن اشتقاقها من الماضي إلا يمكن اشتقاقها أيضا من المضارع بقاعدة مماثلة أو أسهل ، كما نجد أن هناك صيغا يمكن اشتقاقها بقواعد عامة من المضارع ولا يمكن اشتقاقها إطلاقا من الماضي .

٣ - الدليل الثالث دليل صوتي . حيث لايسمح النظام الصوتي العربي بالبدء بصحيحين متواليين « البدء بساكن » . وهذه المخالفة تحدث في فعل الأمر والمصدر والفعل الماضي ، ولا تحدث في المضارع وعليه ، فيمكن افتراض أن الأصل في الكلمة العربية أن لاتخالف النظام الصوتي للعربية ، وهو دليل على أن الماضي والمصدر مشتقان من المضارع .

ويرى الدكتور داود عبده « أن صيغة المضارع هي الأصل في اللغات السامية الغربية » وينتهي في بحثه « إلى أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس ... وأن فعل الأمر واسم المكان واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة كذلك من المضارع .. وأن صيغة المضارع هي أصل المشتقات جميعا » . (٢٤)

ولكن الدكتور داود عبده لايقدم نظرية شاملة لأوزان الفعل العربية تجعل هذه الأوزان مقعدة ، وتغني عن العودة إلى القوائم والمعاجم . ويقتصر بحث الدكتور عبده على محاولة إثبات أن المضارع هو أصل الاشتقاق في العربية بينما ترمى الدراسة الحالية إلى إيجاد نظرية تقعد أوزان الفعل الثلاثي في العربية ، وتغني من يريد أن يعرف وزن فعل ما عن أن يعود إلى القوائم والمعاجم .

٦ - الدراسة التطبيقية

إن الفرضية التي تقوم عليها الدراسة التطبيقية هي : أن وزن المضارع في العربية مأخوذ من وزن الماضي .

وتقضي هذه الفرضية بوجود علاقة أصل وفرع بين الماضي والمضارع ، مع أن ذلك لاينبغي أن يكون حقيقة علمية بالضرورة . فإذا افترضنا أن هنالك علاقة أصل وفرع بين الماضي والمضارع فلماذا يجب أن يكون المضارع مأخوذا من الماضي وليس العكس ؟ .

وفيما يلي فحص للفرضية المذكورة :

من الحقائق اللغوية المسلمة أن الفرع يحتوي الأصل وزيادة ، وليس الأصل هو الذي يحتوي الفرع وزيادة .

ويبدو أن الماضي هو الذي لا يحتوي زيادة في العربية ، بينما يحتوي المضارع على الزيادة وهي أحرف المضارعة المعروفة : الهمزة والتاء والنون والياء .

واعتمادا على هذه المقدمة ، يمكننا أن نفترض جدلا أن المضارع مأخوذ من الماضي ونبدأ في تحليلنا .

بالنظر إلى الفعل الثلاثي في العربية ، نجد أنه يضم الصيغ التالية من الماضي والمضارع :

مضارع (ع)				ماض (ض)			
صيغة (١)	م	أ	م	م	أ	م	(فَعَلَ) :
	م	ي	م	م			
	م	و	م	م			
صيغة (٢)	م	أ	م	م	و	م	(فَعُل) :
صيغة (٣)	م	أ	م	م	ي	م	(فَعِل) :
					ي		(فَعَل ^(٢٥)) :

(م = صامت ، أ = فتحة ، و = ضمة ي = كسرة .)

وبما أن الفتحة هي أول حركة في جميع صيغ الماضي ، فسنرمز لكل صيغة بالحركة الثانية فيها

لتصبح :

صيغة (١) = صيغة أ

صيغة (٢) = صيغة و

صيغة (٣) = صيغة ي

كما نرى في الصيغتين و ، ي ، يمكن أن نضع قاعدة للحركة الثانية في الماضي (ض)

والمضارع (ع) .

الصيغة و : ض و ع و

الصيغة ي : ض ي ع أ

أمثلة :

الصيغة و : ض : عَظُمَ : ع : (يَدِ) عَظُمَ

الصيغة ي : ض : رَكِبَ : ع : (يَدِ) رَكِبَ^(٢٦)

وطالما أن القاعدة مطردة في الصيغتين و ، ي ، فنبقى مع الصيغة أ ، والتي تضم الصيغ

الفرعية الآتية :

صيغة (أ ١) ض أ ع أ

صيغة (أ ٢) ض أ ع ي

صيغة (أ ٣) ض أ ع و

أمثلة :

ض : قَطَعَ : ع : (يَدِ) قَطَعَ

ض : جَلَسَ : ع : (يَدِ) جَلَسَ

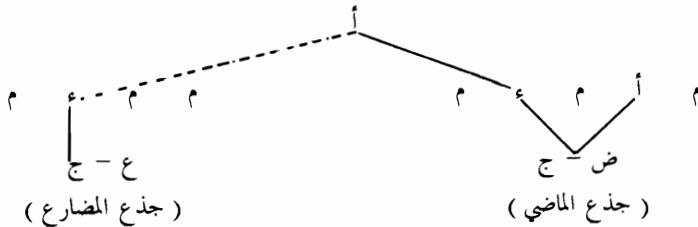
ض : كَتَبَ : ع : (يَدِ) كَتَبَ^(٢٧)

فيظهر أن حركة المضارع ليست مطردة ، فكيف سنفسر ذلك ؟

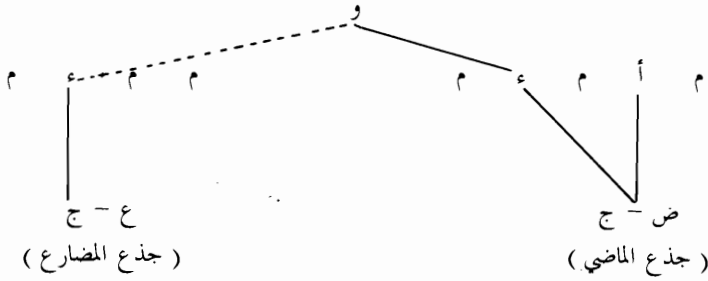
٦-١- حل بطريقة المقاطع المتقلة

يمكن تفسير هذه الظاهرة بطريقة تحليل المقاطع المتقلة كما فعل مكارثي ، إذا أمكن إثبات أن هناك نوعا من الانتشار لصوائت الماضي إلى أمكنة الصوائت في المضارع . وبتجريب ذلك نرى أن ذلك صحيح بالنسبة للصيغة و ، والصيغة أ ١ . والآتي هو تحليل المقاطع المتقلة لهاتين الصيغتين :

(صيغة أ ١)



(صيغة و)



ء = صائت

ما يعنيه هذان التحليلان أن الصائت الثاني في جذع الماضي :
في صيغة أ ١ ، (و) في صيغة و ينتقل مقطوعاً إلى مكان الصائت (ء) في جذع
المضارع ، وبذلك يصبح جذع المضارع من أ ١ = (يَ) فَعَل ، ومن و = (يَ) فَعَل .
ونستطيع أن نقول في هاتين الصيغتين إن الحركة نفسها تنتشر ، عن طريق الانتقال من الماضي
إلى المضارع .

وليس ذلك ما يحدث في الصيغ الباقية ، حيث نواجه تغيراً واضحاً في الصائت الثاني بين
الماضي (ض) والمضارع (ع) .

حيث يتحول هذا الصائت من الفتحة إلى الكسرة في الصيغة أ ٢ فتقول : فَعَل : (يَ)
فَعَل ، وفي الفتحة إلى الضمة في الصيغة أ ٣ فتقول : فَعَل : (يَ) فَعَل ، ومن الكسرة إلى الفتحة في
الصيغة ي فتقول : فَعِل : (يَ) فَعَل .

وذلك يعطينا دليلاً واضحاً على أن هذا الإشكال لا يمكن حله كاملاً بطريقة تحليل المقاطع
المتنقلة عند ماكارثي .

وذلك لوجود نوع من التغيرات بين الحركات في الماضي والمضارع . لذلك فسنلجأ إلى حل
مقطعي خطي .

٦-٢- حل مقطعي خطي

نتقل الآن إلى حل مقطعي خطي لهذا الإشكال يقوم على أن هناك نوعاً من التغيرات في الماضي
والمضارع Vowel dissimilation .

ويمكننا أن نأتي بالقاعدة الآتية لاشتقاق المضارع (ع) من الماضي (ض). في كل من الصيغتين (أ ٢) و (ي)، حيث تتغير الفتحة في الأولى إلى كسرة، وتتغير الكسرة في الثانية إلى فتحة.

قاعدة اشتقاق ع من ض

$$\left[\begin{array}{c} - \text{مرنفع} \\ \text{ع} + \end{array} \right] \quad \text{في (أ ٢) و (ي)} \quad \left[\begin{array}{c} + \text{مقطعي} \\ \text{مرنفع} \\ \text{ع} + \end{array} \right]$$

$$(\text{ع} = + \text{أو} -)$$

تسمح هذه القاعدة باشتقاق م م ي م من م أم أم كما تسمح باشتقاق م م أم م م أم ي م. أي باشتقاق (يد) فَعَلٌ من فَعَلَ . مثل : جَلَسَ : يجلس : واشتقاق (يد) فَعُلٌ من فَعَلٌ . مثل رَكِبَ : يركب .

ولكن هذه القاعدة لا تسمح باشتقاق م م و م من م أم و م و لام م أم م أم م أم . أي لا تسمح باشتقاق (يد) فَعُلٌ من فَعَلٌ مثل : حَسُنَ : يَحْسُنُ . ولا تسمح باشتقاق (يد) فَعُلٌ من فَعَلٌ . مثل : رَفَعَ : يَرْفَعُ .

ويظهر مما تقدم أن لدينا حالات من (المماثلة) في الصوائت Vowel assimilation ، وحالات من (التغاير) في الصوائت Vowel dissimilation . حيث قد يشترك المضارع والماضي في الصائت الثاني في بعض الصيغ وقد ينقلب هذا الصائت إلى آخر في صيغ أخرى. (٢٨)

وذلك يقود إلى نتيجة صرفية هي أن المضارع ليس مأخوذاً بالضرورة من الماضي . وإن كنا نحس بنوع من (العلاقة الوجودية) بين الفعلين يحكمها نظام صرفي معقد خفي وبمعنى آخر فإن لكل صيغة في كل فعل صيغة أخرى تصحبها من الفعل الآخر دون أن تكون هناك علاقة أصل وفرع بينهما . وذلك ينقض الفرضية التي تقول : (أن وزن المضارع في العربية مأخوذ من وزن الماضي .) ونلاحظ أن لدينا الأزواج التالية من الصيغ :

ع	ض
م م أ م	م أ م أ م
م م ي م	م أ م أ م
م م و م	م أ م أ م
م م و م	م أ م و م
م م أ م	م أ م ي م

ونرى أن هناك قاعدة تحكم صيغة و ، وصيغة ي . أما صيغة أ فلا تحكمها قاعدة معينة ، أو ظاهرة على الأقل .

وإيجاد قاعدة دقيقة للصيغة أ ، يبدو مستحيلا باستعمال المادة اللغوية وطريقتي التحليل ، التي استعملناها حتى الآن . إذ ثبت أن تحليل المقاطع المتقلة والتحليل الخطي للمقاطع قد أخفقا على السواء في إيجاد تلك القاعدة . مما يحتم البحث عن مادة لغوية إضافية قد تساعد على ذلك . وبعد إيجاد تلك المادة سيحاول الباحث أن يسخر الطريقتين المذكورتين مرة أخرى آملا في الوصول إلى الحل المنشود .

٦-٣- صيغة الأمر في العربية كمصدر لمادة لغوية إضافية

إن الأمر صيغة مهمة جدا في العربية . ومما يثير الدهشة فعلا أن ماكارثي لم يعرض للأمر في دراسته . مع أنه صيغة معروفة جدا ومستعملة كثيرا من قبل المتكلمين بالعربية .

إن المضارع والأمر في العربية يشتركان في الجذع فلا يختلف تركيب الجذع في المضارع عنه في الأمر : ولا يفرق بينهما إلا أحرف المضارعة وزيادة الأمر في بعض الأفعال . وحذف أحرف العلة في المعتل . لذلك فلا يمكن أن نجد في العربية وزنا مثل :

مضارع (ع)	أمر (ر)
(ي) فَعِل	(ل) فَعِل
(ي) فَعِل	(ل) فَعِل

بل يجب أن تتطابق هيئة الجذع في كل من المضارع والأمر في الأفعال العربية .

وفي بعض الأفعال العربية كما هو معروف ، يتكون الأمر من الجذع مجردا ، كما في الرباعي دَخَرَج مثلا :

(ع) دَخْرَجَ
(ر) دَخْرَجَ (-)

وتطابق هيئتي الجذع في هذا المثال واضح للغاية .

والسابقة التي تأتي في بداية الأمر من الثلاثي لاتدل على الشخص إذ إن الشخص هو المخاطب في مختلف أجناسه وأعداده في جميع الأحوال . ولكن هذه السابقة تدل على صيغ الأفعال المختلفة التي تحدثنا عنها .

والسابقة هي عبارة عن همزة متحركة بالضممة أو بالكسرة . وتستعمل الهمزة المضمومة مع صيغة أ ٣ ، والهمزة المكسورة مع الصيغتين أ ١ ، أ ٢ والصيغة ي .

أما الصيغة و فليس لها أمر ، على الرأي الغالب ، فلا تقول : أُعْظِمُ بل : كُنْ عَظِيماً . وعليه تصبح قاعدة سابقة الأمر في الثلاث كالآتي :

الصيغة	السابقة
أ ٣	أ + و
أ ١	أ + ي
أ ٢	
ي	و = ضمة
	ي = كسرة

وندع الآن الحديث عن سابقة الأمر ، ونركز على جذعه ، الذي هو نفس جذع المضارع كما رأينا . فبناءً على ذلك تصبح علاقة الأصل والفرع بين المضارع والأمر ممكنة جداً .

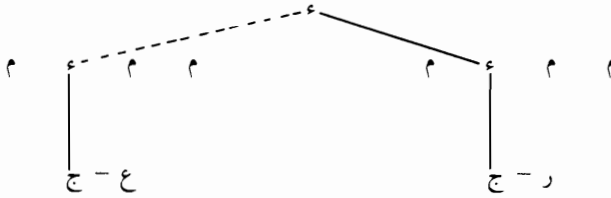
ويبدو أن الأصل الذي لايجوي زيادة عن الفرع هو الأمر حيث لايميز الأمر (في حد ذاته) بين الأشخاص ، كما أنه يرد في بعض أحواله مجرداً من الزيادة تماماً كما رأينا في الرباعي . بينما لايتي المضارع دون زيادة ، إذ إن أحرف المضارعة لازمة له .

وعليه فيمكن أن نقول بأن المضارع مأخوذ من الأمر ، وتلك فرضية قوية وليست كالفرضية السابقة التي تقول أن المضارع مأخوذ من الماضي . وذلك اعتماداً على القاعدة التي تقول إن الفرع يجوي الأصل وزيادة . وهو مايمكن أن نتلمسه بسهولة في العلاقة بين المضارع والأمر .

ونبدأ من جديد في البحث عن حل للمشكلة التي نحن بصدد حلها وهي إيجاد قاعدة لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . والبداية الآن مختلفة عن البدايات السابقة ، حيث إن لدينا حالة تطابق واضحة بين جذع الأمر وجذع المضارع .

٦-٤- عودة إلى تحليل المقاطع المتقلة

باعتبار بنية الجذع في الأمر هي البنية التحتية Underlying form لبنية الجذع في المضارع ، نستطيع أن نقول إن الحركة أو الصائت في هذه البنية تنتشر عن طريق المقطع المنقلب من الأمر إلى المضارع . وتصحب قاعدة المقطع المنقلب Auto-segmental rule كالتالي :



(ع = صائت) (رج = جذع الأمر) (ع ج = جذع المضارع) (----- = انتشار مقطعي متنقل)
وعلى افتراض أن بنية الجذع في الأمر هي البنية التحتية وأنها في المضارع تعتبر البنية السطحية .
فيمكننا افتراض أن صيغة الأمر هي الصيغة الأولى التي يكتسبها الناطقون بالعربية . وبعد أن يكتسبوا
هذه الصيغة يربطونها أو يأخذون منها الصيغ الأخرى وهي المضارع والماضي كما سنشرح .

رأينا قبل قليل أنه لا توجد صيغة أمر من الصيغة و في الرأي الغالب . ومعنى ذلك أن الأمر م
م و م هو للصيغة أ ٣ . أي أن الأمر (أ) فُعَل هو للصيغة فَعَل : (يَ) فَعَل . وصيغة الأمر م م م ي
م هي للصيغة أ ٢ . أي أن الأمر (إ) فُعِل هو للصيغة فَعَل : (يَ) فَعِل . على اعتبار أن فَعِل :
(يَ) فَعِل : شاذ لاحكم له . وذلك يجعل أ ٢ الصيغة الوحيدة التي تحوي كسرة في مضارعها .
لذلك فلا يمكن لها أن تلتبس مع صيغة أخرى .

لذلك فلم يتبق لدينا الآن سوى الأمر المرتبط بالصيغة م م م التي يمكن أن تكون صيغة أ ١
أو صيغة ي . أي وزن يـ (فَعَل) الذي قد يكون من : فَعَل : (يَ) فَعَل ، أو فَعِل : (يَ) فَعِل .

وهاتان الصيغتان تتفقان في تركيب جذع المضارع كما نرى . لذلك سنفترض أن إحداهما مأخوذة أو ناتجة عن الأخرى . ونفترض أن إحداهما تمثل البنية التحتية : (Underlying form) والأخرى تمثل البنية السطحية : (Surface form) .

وكما هو معروف سينتاكטיكياً فإن البنية السطحية هي التي تظهر في بيئة لغوية معينة . بينما تظهر البنية التحتية في أي بيئة لغوية كانت .

ولننظر أولاً إلى الصيغة ي ، باستعمال بعض الأفعال من المادة اللغوية التي درسناها ، والتي توجد في القوائم التي في ملاحق البحث .

في الصيغة ي نجد الأمثلة الآتية :

ع	ض
يـ (شَرِب)	شَرِب
يـ (خَسِر)	خَسِر
يـ (سَحَط)	سَحَط

في هذه الأمثلة أو أي أمثلة أخرى ، يبدو أن صائت أو حركة المضارع ، يمكن أن تظهر في أي بيئة لغوية ، دون أن تحدد نفسها بيئية صوتية أو دلالية أو صرفية معينة .

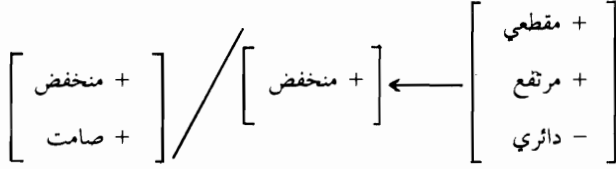
ولننظر الآن إلى الصيغة أ ، حيث نرى الأمثلة الآتية :

ع	ض
يـ (قَطَعَ)	قَطَعَ
يـ (زَرَعَ)	زَرَعَ
يـ (فَعَلَ)	فَعَلَ
يـ (سَأَلَ)	سَأَلَ
يـ (شَرَحَ)	شَرَحَ
يـ (طَحَنَ)	طَحَنَ

يبدو من هذه الأمثلة أن فتحة الماضي الثانية تأتي قبل أو بعد صامت منخفض (+ منخفض) . ويدل ذلك دلالة واضحة على أن هذه الفتحة منقلبة عن كسره ، وأنها تخفض قبل أو بعد صامت منخفض . والصوامت المنخفضة هي الحاء والعين والهمزة والهاء .

ونستطيع أن نرسم هذه القاعدة بسهولة على هيئة قاعدة انعكاس :

Mirror image rule



وترجمة هذه القاعدة أن كسرة الماضي الثلاثي وهي صائت مقطعي مرتفع غير دائري تتحول إلى فتحة ، أي تتغير صفة الارتفاع فيها إلى صفة الانخفاض ، وذلك قبل أو بعد أي صامت منخفض .

وتبدو هذه القاعدة قاعدة طبيعية للغاية ، إذ تقتضي خفض صائت مرتفع في بيئة (قبل أو بعد) صامت منخفض .

كما تشكل هذه القاعدة دليلاً واضحاً على أن صيغة أ ١ هي بنية سطحية لصيغة ي التي هي البنية العميقة ، إذ تتحول الكسرة i إلى فتحة a في بيئة معينة .

وهناك دليل آخر على أن البنية العميقة لصيغة أ ١ هي صيغة ي . ويأتي هذا الدليل من شواذ تلك القاعدة .

فمع أن معظم الأفعال في العربية تتبع قاعدة صورة المرأة التي وصفناها حيث تتحول الكسرة إلى فتحة قبل وبعد صامت منخفض ، إلا أن بعض الأفعال في العربية لا تخضع لهذه القاعدة . ومن أمثلة هذه الأفعال .

ع	ض
(يَد) فَرَح	فَرِحَ
(يَد) سَعَد	سَعِدَ
(يَد) سَأَم	سَأِمَ
(يَد) طَمَع	طَمِعَ
(يَد) شَبِع	شَبِعَ
(يَد) كَرِهَ	كَرِهَ

ولكن الملاحظ أن جميع هذه الأفعال التي تشذ عن قاعدتنا تجمع بينها صفة دلالية واحدة وهي أنها جميعاً أفعال (نفسية) إذ تدل على حالة نفسية معينة كالكره والفرح والسعد وغير ذلك .

ويبدو أن الأفعال النفسية فقط هي التي تشذ عن قاعدتنا . ويعني ذلك أنه يشترط للأفعال من صيغة ي لكي تتبع قاعدة انقلاب الكسرة إلى فتحة أن تكون [- نفسية] . وقد وجد الباحث أن هذا التعميم ينطبق على أفعال العربية التي استقرأها .

نعود مرة أخرى إلى الأمر لنقول إن تركيب جذر الأمر م م أم ، يمكن أن يكون لصيغة أ ١ أو صيغة ي .

وإذا كان الصامت الثاني أو الثالث [+ منخفض] ، وليس الفعل فعلاً نفسياً ، فتكون الصيغة هي أ ١ ، وإلا فتكون صيغة ي .

٦-٥- النظرية الشاملة

وأخيراً نتجلى نظرية شاملة لضبط جميع الصيغ . فهذه النظرية تفترض أن الناطقين بالعربية يتلقون الأمر قبل الأوزان الأخرى جميعاً . ثم من الأمر يستطيع هؤلاء المتكلمون أن ينطلقوا إلى الأوزان الأخرى .

يكون المضارع هو الوزن التالي للأمر ، حيث يتفق المضارع مع الأمر في تركيبه جذعه ، كما أسلفنا .

وبعد تلقن المضارع يمكن للناطقين بالعربية ربطه بزوجه من أوزان الماضي أو صيغته الخمس التي تحدثنا عنها .

ومرة أخرى نقول إن هذه النظرية تنفي أن تكون هناك علاقة أصل وفرع بين الماضي والمضارع ، وتفترض أن تكون العلاقة بينهما هي علاقة زوجية ، حيث ينتميان معاً إلى واحدة من الصيغ الخمس التي تحدثنا عنها .

وفيما يلي تصوير للمراحل الذهنية التي يمر بها بناء الفعل في العربية في تفكير الناطقين بالعربية :

حينما يستمع الناطق بالعربية إلى فعل أمر هو « (أ) كُتِبَ » ، سيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على النحو التالي :

- ١ - إن الجذع هو (أ) كُتِبَ ، إذا فجدع المضارع هو كذلك (يَ) كُتِبَ .
 ٢ - لا يمكن لهذا الفعل أن ينتمي إلى صيغة و ، لأن صيغة واو ليس لها أمر ، فلا تقول
 * أَحْسُنْ ولا * أَعْظُمْ .
 ٣ - إذا فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة أ ٣ وهي :

ع	ض	صيغة أ ٣ :
م م م	م أ م	
(يَ) فَعَل	فَعَل	

وبذلك تتضح صيغتا الماضي والمضارع لدى الناطق بالعربية في هذا الفعل .

وحين يسمع الناطق بالعربية فعل الأمر (إ) فَرَحَ ، فسيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على النحو التالي :

- ١ - إن الجذع هو (إ) فَرَحَ ، إذا فجدع المضارع هو (يَ) فَرَحَ .
 ٢ - قد ينتمي هذا الفعل إلى صيغة ي أو صيغة أ ١ .
 ٣ - قد يكون من صيغة أ ١ ، لأنه ينتهي بالحاء .
 ٤ - ولكنه لا يمكن أن ينتمي إلى صيغة أ ١ ، لأنه فعل نفسي .
 ٥ - إذا فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة ي وهي :

ع	ض	صيغة ي :
م م م	م ي م	
(يَ) فَعَل	فَعَل	

إن العلاقة بين جذع الأمر وجذع المضارع مدهشة فعلا فهي علاقة تطابق وتمائل بديعة .
 وإن كان هذا البحث خاصا بأوزان الفعل الثلاثي ، إلا أن الفعل الرباعي كذلك يخضع لهذه العلاقة
 بين الأمر والمضارع ، كما بينا :

ر	ع	ض
دَخَرَج	(يَ) دَخَرَج	دَخَرَج

فالجذع دَخَرَج يتكرر كما هو في الأمر والمضارع .

كما تنطبق هذه القاعدة على المُضَعَّف كما في قولنا :

ر	ع	ض
شُمَّ	(يَ) شُمَّ	شُمَّ

وعلى المزيد في جميع أشكاله كذلك كما في قولنا :

ض (أ) كُتِّبَ ع (يَ) كُتِّبَ ر (إِ) كُتِّبَ

ويتبع الناطقون بالعربية الخطوات الذهنية التي ذكرناها للوصول إلى أوزان الأفعال : بدءاً بالأمر وانتهاءً بالماضي .

إذ يبدأون بالأمر ثم ينقلون حركته أو صائته عن طريق التنقل المقطعي إلى فراغه المناسب في جذع المضارع ، ثم يختارون الزوج المناسب من صيغ الماضي لصيغة المضارع كما مثلنا لها .
وبذلك تصبح عملية أوزان الأفعال عملية ذهنية واضحة ويكون الإشكال اللغوي الناشئ عنها قد حل .

٧ - النتائج العامة

يقدم هذا البحث حلاً لإشكال لغوي ظل قائماً لمئات السنين . ذلك الإشكال هو كيفية ضبط أوزان الفعل الثلاثي في العربية دون اللجوء إلى القوائم واستعمالها كضوابط ودون القدرة على اكتشاف القواعد التي تحكمها .

كما يقدم هذا البحث تصوراً جديداً لنظرية أصل الأفعال في العربية . حيث كان السائد أن المضارع والأمر ينتجان عن الماضي .

وقدم هذا البحث عدة أدلة على أن ذلك ليس صحيحاً . وذلك اعتماداً على القاعدة اللغوية التي تقول أن الفرع هو الذي يحتوي على صفات الأصل وزيادة . وعليه فإن الفرع هو الأكثر تميزاً ، والأصل هو الأقل تميزاً .

وقد كانت الفكرة القديمة تقول :

ماضي ← مضارع ، ماضي ← أمر

وهذه النظرية الجديدة تقول :

أمر ← [مضارع - ماضي]

فمن أهم ما جاءت به هذه النظرية أنه لا توجد علاقة (فرع من أصل) بين المضارع والماضي في العربية . بينما توجد علاقة حتمية من هذا النوع بين المضارع والأمر . فقد قدمت هذه النظرية

دليلاً مقطعيًا تنقلًا على ذلك . حيث إن حركة أو صائت الأمر ينتشر عن طريق المقطع المنقل ليملاً فراغ الصائت في المضارع . ويصبح ممكناً من الناحية النظرية افتراض أن يكون لكل من الأمر والمضارع جذع واحد . وذلك ما تقوله النظرية بالتحديد .

وبعد الانتشار عن طريق المقطع المنقل ، تطابق صيغة المضارع مع ما يناسبها من صيغ الماضي . لتنضموا معاً إلى واحدة من الصيغ الزوجية الآتية : أ ، ١ ، ٢ ، أ ، ٣ ، و ، ي .

ثم تضاف السوابق واللواحق إلى الجذوع ، لتفرق بين المضارع والأمر .

وسابقتا الأمر هي (لـ) و (أ) ، وتأتي مع ما يناسبها من الصيغ .

أما سوابق المضارع فهي : (أ - أ) ، (ت - ت) ، (ي - ي) ، و (ن - ن) .

أما اللواحق فهي الضمائر المتصلة وعلامات الإعراب والبناء المعروفة .

وتقدم هذه النظرية معلومات مفيدة لعلم اللغة التطبيقي وتعليم العربية لغير الناطقين بها .

إذ بناءً على هذه النظرية ، يبدأ مدرسو العربية في تعليم طلابهم أوزان الأمر في العربية قبل

المضارع والماضي .

ويكون ذلك باستعمال عدد كبير من أفعال الأمر ذات العلاقة الدلالية بالحياة اليومية ،

وتكرارها كثيراً كالأفعال : اقرأ - اجلس - اقم - اكتب - اذهب - ارس - وهكذا .

وبعد ذلك يشرح المدرس للطلاب أن الأمر يشترك مع المضارع في جذعه ، والاختلاف

يكمن في السوابق واللواحق ثم يبين لهم الصيغ المختلفة للأفعال على الصورة التي بينها ، وكيف

يكون زوج من فعل مضارع وآخر ماضي صيغة من الصيغ . وتكون هذه العملية التعليمية أشبه

بتتبع خطوات اكتساب اللغة Language aquisition خطوة بخطوة ، لتحقيق مستوى أفضل من

التعلم .

التعليقات

- (١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٦٠٣ .
- (٢) كتاب سيبويه ، ج ٢ ، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .
- (٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الخديني ، ص ٣٧٩ .
- (٤) كتاب سيبويه ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ .
- (٥) كتاب الأفعال لابن القوطية ، ص ٢ .
- (٦) كتاب الأفعال لابن القطاع ، ص ص ٧-٩ .
- (٧) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ص ٦٠٣ - ٦٠٥ .
- (٨) مختصر الصرف للدكتور عبد الهادي الفضلي ، ص ٨٤ .
- (٩) « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر . » للدكتور داود عبده ، ص ١٣٦ .
- (١٠) انظر كتاب سيبويه ، ج ٢ .
- (١١) مختصر الصرف للدكتور عبد الهادي الفضلي ، ص ص ٧٧ - ٧٨ .
- (١٢) نفس المصدر السابق ، ص ٧٨ .
- (١٣) كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي ، ص ٨٥ .
- (١٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج ١ ، ص ٥٩ .
- (١٥) « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر » للدكتور داود عبده ، ص ١٣٧ .
- (١٦) كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي ، ص ٨٥ .
- (١٧) See McCarthy, J. "A Prosodic Theory of Non-Concatenative Morphology." (١٧)
- (١٨) *An Introduction to Linguistics, P.219.* (١٨)
- (١٩) *An Introduction to Phonology, P.113.* (١٩)
- (٢٠) Same reference, P.152. (٢٠)
- (٢١) Same reference, P.149 (٢١)
- (٢٢) (٢٢)
- (٢٣) See McCarthy, J. "A Prosodic Theory of Non Concatenative Morphology." (٢٣)
- (٢٤) B.Lev, Zev. "The Consonantal Root: Auto segmental or Linear.", P.4. (٢٤)
- (٢٥) « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر » للدكتور داود عبده ، ص ص ١٤٠ - ١٤٧ .
 (٢٥) لن يتعرض الباحث لصيغة (فَعِل : يَفْعِل) ، لأنها صيغة شاذة ونادرة وأمكن حصر الأفعال التي تنتمي إلى هذه الصيغة .
- (٢٦) وتوجد أمثلة أخرى كثيرة في ملاحق هذا البحث .
- (٢٧) وتوجد أمثلة أخرى كثيرة في ملاحق هذا البحث .
- (٢٨) وقد رأينا أن سيبويه قد توصل قبل مئات السنين إلى نفس هذه القاعدة ، وعبر عنها بطريقته .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ابن القطاع ، أبو القاسم ، علي بن جعفر ، كتاب الأفعال ، حيدر أباد ، مطبعة دائرة المعارف ، ١٣٦٠ هـ .
- أبو المكارم ، علي ، الجملة الفعلية ، القاهرة ، مكتبة دار العلوم ، ١٩٧٩ م .
- بركة ، بسام ، معجم اللسانية ، طرابلس ، جروس ، ١٩٨٥ م .
- الحديثي ، خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيويه ، بغداد ، مكتبة النهضة ، ١٩٦٥ م .
- الزجاجي ، أبو القاسم ، الايضاح في علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ١٩٧٣ م .
- سيويه ، الكتاب ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٦ هـ .
- السيرافي ، أبو سعيد . شرح كتاب سيويه ، ج ١ ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .
- عبد الحميد ، محمد محي الدين ، (محقق) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦٦ م .
- عبد ، داود ، الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر ، بحث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية - العدد التاسع - المجلد الثالث - شتاء ١٩٨٣ م .
- عبد الحميد ، محمد محي الدين ، محقق ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٥ .
- الفضلي ، عبد الهادي ، دراسات في الفعل ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨٢ م .
- الفضلي ، عبد الهادي ، مختصر الصرف ، جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٨ م .
- فودة ، علي ، محقق ، كتاب الأفعال لابن القوطية ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥٢ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Barake, Bassam.** *Dictionnaire de Linguistique*. Tripoli, Jarrouss Press, 1985.
- B. Lev, Zev.** "The Consonantal Root: Autosegmental or Linear". An unpublished article, 1983.
- Becker, Valerie.** *A Transfer Grammar of the Verb Structures of Modern Literary Arabic and Libanese Colloquial Arabic*. Yale University, 1964.
- Bulos, Afif.** *The Arabic Trilateral Verb: A Comparative Study of Grammatical Concepts and Processes*. Beirut: Khayat, 1965.
- Cachia, Pierre.** *The Monitor: A Dictionary of Arabic Grammatical Terms*. London, Longman, 1973.
- Haywood, J. and Nahmad, H.** *A New Arabic Grammar of the Written Language*. London, Lund Humphries, 1930.

- Helmy-Hassan, Saleh.** *Verb Morphology of Egyptian Colloquial Arabic Cairene Dialect.* University of Michigan, 1960.
- Hyman, Larry.** *Phonology Theory and Analysis.* New York, Holt, Rinehart and Winston, 1975.
- Ladefoged, Peter.** *A Course in Phonetics.* New York, Harcourt Brace Jovonovich, Inc., 1975.
- Liles, Bruce.** *An Introduction to Linguistics.* New Jersey, Prentice-Hall, Inc., 1975.
- McCarthy, John.** "A Prosodic Theory of Non-concatenative Morphology". *Ling. Inq.* 12:3, 1981.
- Rabin, Chaim.** "The Structure of the Semitic System of Case Endings". Proceedings of the International Conference of Semitic Studies, 1969.
- Sharmin, Gene.** "An Outline of Classical Arabic Verb Structure". *Language* 38: 360-175, 1962.
- Sloat, Clarence and Others.** *Introduction to Phonology.* New Jersey, Prentice-Hall, Inc., 1978.
- Trager, L. and Rice, F.** "The Personal-Pronoun System of Classical Arabic". *Language* 30: 224-229, 1954.
- Wright, William.** *Grammar of the Arabic Language.* Cambridge, Cambridge University Press, 1967.

الملاحق
قوائم الأفعال

صيغة أ ١

ع	ض
قَطَعَ (يَ)	قَطَعَ (١)
زَرَعَ (يَ)	زَرَعَ (٢)
نَجَحَ (يَ)	نَجَحَ (٣)
جَمَعَ (يَ)	جَمَعَ (٤)
طَبَعَ (يَ)	طَبَعَ (٥)
شَرَحَ (يَ)	شَرَحَ (٦)
سَبَحَ (يَ)	سَبَحَ (٧)
فَعَلَ (يَ)	فَعَلَ (٨)
سَأَلَ (يَ)	سَأَلَ (٩)
طَرَحَ (يَ)	طَرَحَ (١٠)
مَنَحَ (يَ)	مَنَحَ (١١)
سَطَعَ (يَ)	سَطَعَ (١٢)
طَحَنَ (يَ)	طَحَنَ (١٣)
لَمَعَ (يَ)	لَمَعَ (١٤)
شَرَعَ (يَ)	شَرَعَ (١٥)

صيغة أ ٢

ع	ض
ضَرَبَ (يَ)	ضَرَبَ (١)
رَجَعَ (يَ)	رَجَعَ (٢)
كَسَرَ (يَ)	كَسَرَ (٣)
سَرَقَ (يَ)	سَرَقَ (٤)

نَزَلَ (يَد)	نَزَلَ	(٥)
صَبَرَ (يَد)	صَبَرَ	(٦)
حَمَلَ (يَد)	حَمَلَ	(٧)
جَلَسَ (يَد)	جَلَسَ	(٨)
نَصَبَ (يَد)	نَصَبَ	(٩)
غَسَلَ (يَد)	غَسَلَ	(١٠)
فَسَمَ (يَد)	فَسَمَ	(١١)

صيغة أ ٣

ع	ض	
كُتِبَ (يَد)	كُتِبَ	(١)
نُصِرَ (يَد)	نُصِرَ	(٢)
طُلبَ (يَد)	طُلبَ	(٣)
مُقِتَ (يَد)	مُقِتَ	(٤)
شُكِرَ (يَد)	شُكِرَ	(٥)
سُلِقَ (يَد)	سُلِقَ	(٦)
رَزِقَ (يَد)	رَزِقَ	(٧)
سُقِطَ (يَد)	سُقِطَ	(٨)
ثَبِتَ (يَد)	ثَبِتَ	(٩)
أُمِرَ (يَد)	أُمِرَ	(١٠)
نُظِرَ (يَد)	نُظِرَ	(١١)
أُكِلَ (يَد)	أُكِلَ	(١٢)
بُلِغَ (يَد)	بُلِغَ	(١٣)

صيغة و

ع	ض	
عُظِمَ (يَد)	عُظِمَ	(١)
ظُرِفَ (يَد)	ظُرِفَ	(٢)

لَطْفُ (يَ)	لَطْفُ	(٣)
كُرْمُ (يَ)	كُرْمُ	(٤)
قَصْرُ (يَ)	قَصْرُ	(٥)
صَلْحُ (يَ)	صَلْحُ	(٦)
كُبْرُ (يَ)	كُبْرُ	(٧)
صَعْرُ (يَ)	صَعْرُ	(٨)
شُرْفُ (يَ)	شُرْفُ	(٩)
بُعْدُ (يَ)	بُعْدُ	(١٠)
قُرْبُ (يَ)	قُرْبُ	(١١)
حُسْنُ (يَ)	حُسْنُ	(١٢)
فَيْحُ (يَ)	فَيْحُ	(١٣)

صيغة ي

ع	ض	
شَرِبُ (يَ)	شَرِبُ	(١)
رَكِبُ (يَ)	رَكِبُ	(٢)
سَكِرُ (يَ)	سَكِرُ	(٣)
عَلِقُ (يَ)	عَلِقُ	(٤)
حَبِطُ (يَ)	حَبِطُ	(٥)
عَلِمُ (يَ)	عَلِمُ	(٦)
سَأِمُ (يَ)	سَأِمُ	(٧)
خَسِرُ (يَ)	خَسِرُ	(٨)
كَرِهُ (يَ)	كَرِهُ	(٩)
عَرِقُ (يَ)	عَرِقُ	(١٠)
حَزِنُ (يَ)	حَزِنُ	(١١)
فَرِحُ (يَ)	فَرِحُ	(١٢)
سَخِطُ (يَ)	سَخِطُ	(١٣)
شَعُ (يَ)	شَعُ	(١٤)

The Linguistic Rules of the Triliteral Verb Forms in Arabic

MOHAMMAD K. ORAIF

Assistant Professor, Department of Arabic Language

Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

ABSTRACT. This paper provides a solution for a linguistic problem that remained for hundreds of years. That is the alternations of the triliteral verb vowels in Arabic. Arabic verbs have three conjugations: Perfective, Imperfective, and Imperative.

A relation that is still considered as a reality is that the imperfective and the imperative are both derived from the perfective. The investigator proved that this cannot be the case, considering the less marked form as the underlying form, and the more marked form as the derived form. The old system goes this way :

Perfective → Imperfective, Perfective → Imperative

The new system in the investigator's theory goes this way :

[Perfective-Imperfective] ← Imperative

A main assumption in this theory is that there is no deriving relation between the perfective and the imperfective, while there is one between the imperative and the imperfective.

An autosegmental solution to this phenomenon is provided. The vowel in the imperative stem spreads autosegmentally to the imperfective stem filling the v slot in that stem. Theoretically, one can assume that the imperative and the imperfective should have the same stem. And this turns out to be exactly the case.

After the spreading, the imperfective form is matched with a perfective counterpart. This pair of forms represent one of five classes: a1, a2, a3, i, and u.